



بِإِذْنِ

وَفْدِ دَوْلَةِ الْكُوَيْتِ الدَّائِمِ لَدَى الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ

يَلْقِيهِ

السُّكْرَتِيرُ الْأَوَّلُ / بَشَارُ عَلِي الدُّوَيْسَانُ

أَمَامَ

اللَّجْنَةِ الرَّابِعَةِ (الْمَسَائِلُ السِّيَاسِيَّةُ الْخَاصَّةُ وَإِنْهَاءُ الْإِسْتِعْمَارِ)

بِنُودِ إِنْهَاءِ الْإِسْتِعْمَارِ

خِلَالَ الدُّورَةِ الـ 73 لِلْجَمْعِيَّةِ الْعَامَّةِ لِلْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ

مَقَرُّ الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ

16 أَوْتُوبَرِ 2018

السيد الرئيس،

أتقدم في البداية لكم ولبلدكم الصديق بخالص التهنية لانتخابكم رئيساً للجنة الرابعة والمعنية بالمسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، وأؤكد لكم استعداد وفد بلادي للتعاون معكم لإنجاح مهام اللجنة، وإنما على ثقة تامة بأنكم أهلاً لقيادة أعمالها باقتدار وحكمة، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير لمقرر اللجنة لتقديمه تقرير العام الجاري 2018، ولجميع أعضاء مكتبه.

السيد الرئيس،

إن دولة الكويت ثابتة في موقفها الداعم لمبدأ تمكين الشعوب من حقها في تقرير مصيرها، والذي يعتبر أحد أهم المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة بالمادة الأولى من الفقرة الثانية، وقرار الجمعية العامة 1514 الصادر في شهر ديسمبر من عام 1960، حول منح الاستقلال للبلدان وشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والذي أكد أيضاً على حق الشعوب في تقرير مصيرها.

وبالرغم من أن دولة فلسطين ليست من ضمن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تنظر اللجنة في أوضاعها، إلا أننا نؤكد على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكامل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه السياسية المشروعة بما في ذلك حقه في تقرير المصير، تنفيذاً لقرارات الشرعية الدولية وبما يسمح له بإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية، وإلزام إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال بالانسحاب من كافة الأراضي

العربية المحتلة منذ عام 1967، وهو الحل الوحيد للتوصل إلى سلام دائم وشامل، وعادل وفقاً لما نصت عليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية.

السيد الرئيس،

إن أبرز إنجازات الأمم المتحدة منذ نشأتها هو حصول العديد من الدول على استقلالها، وانضمامها لعضوية الأمم المتحدة، ونجدد هنا دعوتنا لضرورة قيام اللجنة المعنية بتنفيذ إعلان منح الاستقلال بالبحث عن سبل أخرى لتعزيز قدراتها وللتعامل مع الدول القائمة على إدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وفقاً لكل حاله على حده، ووفق لما تنص عليه قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وتضمن المشاركة الفعالة لشعوب هذه الأقاليم لتقرير مستقبلهم ومصيرهم، وعلى الدول التي تقوم بإدارة الأقاليم التعاون مع اللجنة، وتزويدها بالبيانات الدقيقة والصحيحة حول أوضاع الأقاليم السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية، والعمل على النهوض بها بموجب ما تلزمها به المادة رقم (73) (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد تجدد دولة الكويت دعمها للجهود المشكورة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة السيد/ أنتونيو غوتيرش، ومبعوثه الخاص السيد/ هورست كوهلر، الرامية لإيجاد حل سياسي مقبول من كافة الأطراف المعنية في قضية الصحراء، ونؤيد ما جاء بقرار مجلس الأمن 2414، والذي شدد على ضرورة إحراز تقدم نحو التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي، ودائم لمسألة الصحراء

على أساس التوافق، وأكد القرار كذلك بأن الحل السياسي لهذا النزاع الذي طال أمده سيسهم في استقرار الأمن في منطقة الساحل. وهنا نود أن نعبر عن كامل ارتياحنا للدعوة التي وجهها السيد/ كوهلر لكافة الأطراف المعنية للمشاركة في اجتماع الطاولة المستديرة، والذي سيعقد في جنيف خلال الفترة من 5 - 6 ديسمبر من العام الحالي.

ولا يفوتني هنا الإشادة بالرد الإيجابي والسريع الذي أبدته مملكة المغرب للمشاركة في اجتماع ديسمبر القادم، والخطوات والمبادرات التي اتخذها المغرب، والدور الذي تؤديه لجننا المجلس الوطني لحقوق الإنسان اللتان تعملان في الداخلة والعيون، وبتفاعل المغرب مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والتي تمت الإشارة إليها في قرار مجلس الأمن 2414، تلك الخطوات المغربية التي تنم عن جدية ومصداقية للتوصل إلى حل عادل وشامل للقضية. وتدعم دولة الكويت المبادرة المغربية بشأن الحكم الذاتي في الصحراء وما تشكله من خياراً بناءً يهدف للتوصل إلى حل مقبول بين جميع الأطراف، مع التأكيد هنا على ضرورة احترام وحدة وسيادة المغرب، وعلى الموقف الخليجي الموحد تجاه مسألة الصحراء الذي تجلّى واضحاً بقمة الرياض الخليجية - المغربية التي عُقدت بتاريخ 20 أبريل 2016، ونتمنى أن يكون هذا الحل في القريب العاجل لينعم أعضاء اتحاد المغرب العربي، ومنطقة الساحل بالأمن والاستقرار.

وشكراً السيد الرئيس،